كلية التربية للعلوم الانسانية

قسم الجغرافية

البيئة الاستثمارية في البصرة والمشاريع التي يمكن انجازها

تقرير مقدم للدكتور

فارس مهدي محمد

اعداد الطالبة

حنان فاضل سيله

المقدمة

الاستثمار ركيزة اساسية مهمة في دعم الاقتصاد المحلي والوطني ، وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة ، بما يتفق مع مصالح البصرة ويحقق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي المنشود ، ويعد الاستثمار احد اكثر المتغيرات الاقتصادية اهمية وتعتمد درجة ورقي البلد على حجم الاستثمارات والتدفقات الاستثمارية الاجنبية لأنه يعمل على زيادة الانتاجية وخفض معدلات البطالة والفقر.

وتسعى العديد من الدول الى جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة لا نها تجلب مزايا اضافية لمواطنيها مثل نقل الخيرات والتكنولوجيا وتوجيه الاستثمارات ذات المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم ويمكن دعم هذه الاستثمارات من خلال ايجاد مناخ استثماري مناسب لها فمثلاً توفر النجارة الحرة والانظمة الاستثمارية في سياق السياسات التنافسية القوية بيئة ملائمة لنقل التكنولوجيا ، كما يمكن دعم الروابط الوثيقة والفوائد الكبيرة للاستثمار الاجنبي من خلال جهود الحكومة لتحسين المواد البشرية عبر استثمارات في الصحة والتعليم والتدريب .

عوامل قيام الاستثمار في محافظة البصرة

ان الاثار الايجابية للاستثمار لا تحدث من خلاله فقط ، وانما من المقومات التي ساعدت على قيامه وديمومته والقدرات التي تظافرت مع تحقيق نجاحه وفي مقدمة تلك القدرات وجود ادارة سليمة للاقتصاد الكلي ويضاف الى ذلك وجود بنية اساسية معقولة ، وحد ادنى من رأس المال البشري ، وقدر من التطور في القطاع المالي اي العناصر او عومل قيام الاستثمار في المحافظة بعضها ملموس كالبنية التحتية من مطارات وموانئ وطرق ومصادر طاقة وبعضها غير ملموس مثل النظم والسياسات والتشريعات والموارد البشرية المتاحة من الماهرة والكفوءة ، لذا فأن اهم عوامل قيام الاستثمار في المحافظة هي:

1- استقرار سياسي واقتصادي كبير

2- سياسة متواصلة لإصلاح وتحرير الاقتصاد المحلي في البصرة

3- دعم مؤسساتي قوي للاستثمار واطار قانوني محفز

4- قرب جغرافي من دول الخليج احد اهم الاسواق العالمية

5- توفر مصادر الطاقة والذات النفط والغاز الطبيعي وبأسعار مناسبة

6- سوق محلية واسعة قوامها اكثر من (2.5) مليون نسمة تتسع لتشمل السلع والخدمات التي يقدمها السوق المحلي في البصرة

7- توفر بعض الصناعات الاساسية التي تقوم بتوفير المواد الخام وتوريدها للعمليات الصناعية التامة او الشبه تامة ، كصناعة الحديد والصلب والاسمدة وسمنت

8- وجود عناصر البيئة التحتية الجاذبة للاستثمار كمطار البصرة الدولي والموانئ ام قصر ، الفاو ، خور الزبير ، ابو فلوس ، المعقل ، بالإضافة الى موانئ النفط البكر والعميق وخطوط السكك الحديدية وشبكة الطرق البرية التي تربط البصرة بالمحافظات الاخرى .

9- تزخر البصرة بالأماكن الاثرية والبيئية التي يمكن ان توفر مجالاً للاستثمار في قطاع السياحة .

10- وجود الرأي العام المرحب بالمستثمر الوافد

- **العوائق التي تواجه الاستثمار في المحافظة**

1- العوائق المالية

وهي الاكثر اضرارً على اعمال القطاع الخاص في البصرة الذي يمتلك اقل معدلات النفاذ المصرفي في العراق واهم تلك العوالق عدمن القدرة على تأمين رأس المال التشغيلي وعلى تمويل نمو الاعمال مما ادى الى صعوبة ظهور قنوات تحويلية بديلة .

2- العوائق الامنية

تتأثر بيئة الاعمال في البصرة بالمشكلات الامنية اكثر من بقية المحافظات العراقية وتؤثر بالتالي على المشاريع وتوفر البضائع وعلى قدرة العمال في التواجد في مكان معين ، كما تتأثر المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بالجرائم السرقة والسلب .

3- عوائق سوق العمل

يتأثر اصحاب المشاريع العاملة في البصرة بالأجور المرتفعة التي يدفعوها للعمال وعدم وجود المهارات المطلوبة وقلة انضباط العاملين لذا لجأ الكثير من اصحاب الشركات والاستثمارات الى العمالة الوافدة المتمثلة بالهنود والباكستانيين

4- عوائق البنية التحتية

ترتبط البنية التحتية في محافظة البصرة التي تتعلق بالكهرباء وبالماء والنقل والاتصالات ومعظم المشاريع القائمة في البصرة تعوض عن الكهرباء الوطنية بكهرباء المولدات الاهلية وهي بالتالي تكاليف اضافية للمشاريع المقامة اما بالنسبة الى الاتصالات فتتميز محافظة البصرة بعدم وجود مشكلة قوية او عدم توفر تغطية جيدة لشبكة الهاتف النقال

5- انتشار اقتصاد غير الرسمي

تعمل حوالي 61% من المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة البصرة في اقتصاد غير رسمي اي (اقتصاد الظل) وهذا ما يعوق وصول هذه المشاريع الى التحويل والتكنولوجيا ومصادر اليد العاملة الماهرة ، كما يؤدي الى الفساد والممارسات الخاطئة الغير تنافسية وان اسباب انتشار الاقتصاد الغير رسمي هو الاجراءات المبالغ فيها والمطالب المعقدة التي تمنع صاحب المشروع عن التسجيل

بالاضافة الى التكاليف الاولية لفتح المشروع وهي فتح حساب مصرفي او ايجاد محامي للمشروع وهذا فضلاً عن الرشاوي التي تدفع لأكمال الإجراءات يضاف الى ذلك وجود ثقافة استثمارية مما تدفع اغلب مالكين المشاريع الى النظر الى مشاريعهم على انها باب للرزق وليس مشروع استثماري

6- الفساد الاقتصادي

وهو يشمل اشكالاً عديدة من المدفوعات المالية (الرشاوي) التي تدفع للمسؤولين لغرض تسهيل الاجراءات المطلوبة او لغرض قبول تسليم اوراق غير كاملة فضلاً عن تجنب دفع القيمة الكاملة للرسوم او الضرائب الحكومية المترتبة على صاحب العمل ويعاني المستثمرون في البصرة من فساد طاغي خلال تعاملاتهم المالية الحكومية ...

رغم ذلك فأن مدينة البصرة تعد من المناطق ذات النشاط الاقتصادي المربح والجانب للمستثمرين وحتى في مجال تشغيل الايدي العاملة نجد ان اغلب سكانها من محافظات مجاورة كالعمارة وذي قار .بسبب الذين وجدوا لهم اسباب الرزق لم تكن متوفرة في محافظاتهم بسبب ان محافظة البصرة تعد واحدة من المحافظات الغنية في القطر بكافة مجالاتهما الاقتصادية والمجالات الاخرى .

يلاحظ على محافظة البصرة امكانية اقامة عدة مشاريع منها مشاريع كبرى يمكن للمستثمر الاجنبي بمؤهلاته القيام بها والخاصة الاستثمارات التابعة للمشاريع النفطية ، وبالاضافة الى المشاريع المتوسطة الحجم او الصغيرة التي يمكن للقطاع الخاص انشاءها في المحافظة كملا باستطاعة الدولة القيام باستثمارات تابعة لها من خلال استغلال المساحات الواسعة في المحافظة وانشاء شقق سكنية وباستقطاعات مناسبة من موظفي الدولة الراغبين بذلك هذا على سبيل المثال ، او يمكن عن طرق تدخلها زبيها للمعامل او المصانع المعطلة او الشبع واقفة عن العمل والتي تنتشر في ارجاء المحافظة وبعلان مزايدة وبيعها للقطاع الخاص . او مشاركة القطاع الخاص والقيام بتعمير تلك المعامل التي لها دور في تشغيل الايدي العاملة واتاحة الفرصة للعمل والكشف عن الخيرات والمهارات من خلال بيع الثلج المعطلة او معمل الملح واعادة تأهيل معمل الورق ومعمل الخشب لصناعة الرحلات المدرسية التابع لوزارة التربية.

بينهما مشاريع معظمها تابعة للدول والاخر منه يمكن للقطاع الخاص أنشائها او تعميرها وهي ليس مكلفة او مستحيلة ، وانما هي تحتاج الى مساندة من قبل الحكومة لكي يتكمن المستثمر من خلال شعورة بالثقة والاقبال على تلك المشاريع وانجازها ولكن كل ما يلاحظ على الدولة هو اقامتها لجسور تكلف مليارات او تبليط ارصفة وشوارع بمواد منتهية الصلاحية وعدم وجود النزاهة او الشفافية في العمل .

- المشاريع التي يمكن اجازها في المحافظة

اولاً : انشاء محمية للحيوانات البرية

تتمتع محافظة البصرة بوجود صحاري واسعة تقع في غرب المحافظة و تتمع تلك الصحاري بمساحات واسعة بالإضافة الى الشمس الساطعة ان مثل تلك المؤهلات يمكن استثمارها في انشاء محمية لتربية الحيوانات البرية وخصوصاً المهددة بالانقراض كالغزلان والصقور والخيول والابل وان مثل تلك المحمية تفسح المجال الى ذوي الاختصاص بإجراء تجاربهم بالإضافة الى اعادة الحيوانات التي تقرضت من البيئة العراقية كما يمكن زيارتها من قبل طلاب المدارس والجامعات خلال السنة الدراسية وبذلك يزداد التردد عليها من هواة تربية الخيول والصقور وغيرها كما تعد ظاهرة حضارية للمحافظة على البيئة والحيوانات التي نقرضت من العراق كالغزلان والنعام والمها.

ثانياً: انشاء نادي رياضي :

نظراً لكبر المساحات المتوفرة في ارجاء المحافظة يمكن استغلالها بأنشاء نادي رياضي كبير الحجم يتضمن عدة قاعات رياضية لتعليم الاطفال والناشئين الرياضات المختلفة كالفنون القتالية ولعبة التنس وكرة السلة وبالإضافة الى انشاء مسبح داخل المشروع يتضمن عدة اقسام لتعليم الاطفال والناشئين وقسم خاص لكبار السن يمكن اجراء المسابقات فيه وبذلك تتبنى المحافظة اقامة السباقات على مستوى القطر ان توفر مثل تلك الاماكن تكون ذات ايجابيات كثيرة وايضاً مريحة كون ان العديد من الاطفال والشباب يتوجهون الى تلك القاعات الرياضية وخاصة العطلة الصيفية بدلاً من التوجه نحو القاعات الرياضية الصغيرة الحجم والتي لاتقدم اي تنمية للمهارات والهوايات الرياضية سواء ممارسة اللعب على الاجهزة الرياضية او الملاعب التي تنتشر بكثرة في ارجاء المحافظ.

ثالثاً : انشاء قرية سياحية :

يمكن انشاء قرية سياحية في منطقة تلاقي نهر دجلة بالفرات عند مدينة القرنة وهي من المناطق الرائعة الجمال وفيها تدعى (شجرة آدم) عليه السلام ويقال ان ادم زرعها وكذلك يقال ان النبي (ابراهيم) عليه السلام كان قد صلى تحتها ان مثل تلك الاخبار والقصص تستهوي الواح بالإضافة الى التعامل مع شركات السياحة التي تجلب الزائرين لزيارة المراقد الشريفة يمكن من خلال تقديم التسهيلات لهم والتعاون معهم مقابل زيارة تلك القرية وخصوصاً اذا تم الترويج عنها لان السائح غافل عن معرفة تلك الاماكن هذا بالإضافة الى تزويد المنطقة بزوارق سياحية تجعل المنطقة من اجمل المناطق الترفيهية والسياحية في المحافظة

- **الاستنتاجات**

نستنتج مما تقدم اهمية الاستثمارات بكافة انواعها الاجنبية الخاصة في توفير فرص عمل والقضاء على البطالة ومساعدة القطاع الاقتصادي على النهوض والتنمية ، الانها لا يمكن اقامة اي خطوة من تلك الخطوات الاستثمارية الا اذا ساندتها الحكومة من اجل خلق بيئة مناسبة جاذبة للاستثمارات بين قوانين وتشريعات منها تحقيق استقرار امني وسياسي بالإضافة الى وضوح السياسة المالية والتشريعات الضريبية لكي يكون المستثمر على علم بكافة الاجراءات والخطوات قبل الاقدام على اي استثمار داخل البلاد اذ انه لا يمكن تقليص دور الدولة في هذا المجال لأنها المحدد الاساس في تشجيع الاستثمارات مع ذلك يوجد العديد من الاستثمارات وان كان المساهم الاكبر فيها القطاع الخاص الا انها اغلبها موجهة نحو قطاعات خدمية لا سلعية كأنشاء المدارس الاهلية التي تكثر في ارجاء المحافظة وانشاء المجمعات الطبية الخاصة والمستشفيات الاهلية الخاصة وهي اغلبها استثمارات اجنبية لكبر حجم النفاقات المترتبة على انشاءها ولأنها استثمارات ناجحة بسبب حجم التلوث الذي حل بالبلد وبالمحافظة بصورة خاصة نجم عنه تدهور الحالة الصحية وتفشي الامراض لم تكن مألوفة سابقاً الى جانب الفساد الاداري وتدهور القطاع الصحي يشجع على تلك الاستثمارات من هذا النوع.